تحت الضوء

والانتخابات موشكة

هل قرأنا قانون إدارة الدولة جيداً ؟

حسين محمد عجيل

بين الدعاة إلى تأجيل الانتخابات العامة، المقررة في الثلاثين من الشهر الجاري، وبين المتمسكين بالموعد، يقف مصير البلاد على مفترق طرق. المعسكران كلاهما لديهما من المبررات ما يعزز مطاليبهما ويعطيهما الشرعية لدى الجمهور العريض الذي يفترضان أنهما يمثلانه؛ فمعسكر المؤيدين للتأجيل يطرح المسألة على هذا النحو: إذا جرت الانتخابات بدون مشاركة فئة ليست بالقليلة ضمن الكتل العراقية الرئيسة، فهذا لن يؤدي إلى انفراج الوضع الأمني في النهاية وستبقى بؤر التوتر تزداد اشتعالا. وقبل هذا فإن هذه الأحزاب والتيارات والقوى السياسية التي تعتقد أنها تمثل، فيما تمثل، السنّة العرب ستفقد القاعدة السكانية التي قد تمنحها الأصوات اللازمة لحصولها على مقاعد تحت قبة البرلمان العراقي الجديد، لأن المناطق ذات الكثافة السنية عموما شهدت وتشهد توترات وأعمالاً ارهابية وعمليات عسكرية وأعمال عنف أدت إلى تقلص السيطرة الحكومية على أجزاء منها، وتزايد سطوة المسلحين والإرهابيين في نفوس سكانه، ومن ضمنها مدينة الفلوجة التي ما زال أكثر من ثلاثة أرباع سكانها مشردين على أطرافها الأربعة، فضلا عن الاحتقانات الأمنية المتواصلة التي تشهدها الرمادي والموصل، والمزمنة التي تشهدها أجزاء من تكريت وديالى. وهي أوضاع قد تؤدي إلى إحجام عام عن المشاركة في الانتخابات هناك.

وعلاوة على هذا تسوق مبررات أخرى، منها أن موعد الانتخابات هذا ليس موعداً مقدساً ويمكن تأجيله، والضرورات تبيح المحظورات، وبما أن التوافق العراقي المسند بالتأييد الدولي هو الذي حدد هذا الموعد فبإمكانه تحديد موعد جديد آخر لا تزيد مدته عن ستة أشهر. لكن هذا المعسكر بسرده لهذه المبررات لا يقدم أية ضمانة بأن الوضع الأمني بعد وقت التأجيل المفترض يمكن أن يتحسن، كما أن قاعدته البشرية ووزنه الاجتماعي وقدراته التنظيمية لا تمنحه فرصة أن يمسك بمفاتيح السيطرة على الجماعات المسلحة، ولا يملك أيضا القدرة على قطع الأيدي الارهابية التي أمسكت برقاب الناس في هذه المناطق، في غفلة منهم، يضاف إلى ذلك أن هذه القوى السياسية لا تمتلك من الثقل التاريخي ما يمنحها هامشا واسعا للحركة والحديث بثقة عن ضمانات كهذه، فتبدو وكأنها تقامر بمستقبل العملية السياسية الجارية، على علاتها، من دون أن تستطيع أن تمنح مشروعا بديلا بضمانات تقنع المعسكر الثاني، الذي يمتلك هو الآخر مبرراته القوية لإجراء الانتخابات في موعدها، لأنها. وهذا حق. تأخرت كثيرا عن موعدها أولا ، ولأنها استحقاق دستوري لا يمكن خرقه ثانيا؛ فهذا إذا حدث سيكون سابقة قد يسهل فيما بعد اللجوء إليها، وسيفقد قانون ادارة الدولة الانتقالي حينذاك قيمته من الناحية العملية. ولا يكتفي المعسكر الثاني بهذه المبررات بل يضيف إليها أن الأكثرية السكانية في البلاد، التي تقطن رقعة جغرافية هي الأوسع أيضاً، ترى أن تلبية هذا المطلب هو أمر ضروري لا يجوز لأحد تأجيله لأسباب لا يمكن التأكد من صدقيتها على الأرض إلا بعد أن تنتهي مدة التأجيل المقترحة، يسندها في ذلك إجماع من المرجعيات الدينية التي تشكل رقما ما زال الأكثر تأثيراً على مجمل الساحة العراقية، وشبه إجماع لدى المرجعيات السياسية والاجتماعية، فضلاً عن رغبة قوة الاحتلال المعلنة في اجرائها بموعدها المقرر لأسباب تختلف كلياً عن مبررات المعسكر الثاني.

وإذ أوشكت المدة المتبقية على موعد الانتخابات من النفاد، وبدأت المناورات السياسية والتراجعات التكتيكية المتبادلة بين المعسكرين، وأخذت الحرب الانتخابية بين الأطراف المشاركة فيها بالغليان، وشرعت القوى السياسية في لعب أوراقها الأخيرة الرابحة وأشهار كل ما تبقى في جعبتها من أوراق لتضييق الخناق على الخصوم ومحاولة كسب بعض من اصوات الناخبين الذين لم يحسموا أمرهم بعد. تبقى، كما يبدو من قراءة المشهد، فكرة التأجيل من عدمها حاضرة حتى يوم الانتخابات نفسه.

وهنا أريد أن أعرض قضيتين لم تجر الاشارة إليهما طوال المدة الباقية برغم خطورتهما البالغة، أولاهما أن اكثرية الشعب، في كل مناطق العراق المؤيدة للتأجيل والمعارضة له على حد سواء، ما زالت تجهل آليات العملية الانتخابية والقوائم الداخلة في المنافسة ومرشحيها وبرامجها السياسية، وهو أمر أظهره على نحو جلي الاستبيان الأخير المنشور بجريدة المدى في عددها ٣٠١ الصادر في ١٧ / ١ / ٢٠٠٥ بحيث بدا أن كلا المعسكرين انشغلا بمعركة التأجيل ونسيا معركة التثقيف بأبجديات العملية الانتخابية في مجتمع لم يتمتع بممارسة مثل هذا الحق منذ منتصف الخمسينيات، أي أن الذين شهدوا تلك الانتخابات وما زالوا على قيد الحياة هم اليوم في العقد السابع في أعمارهم وما أقلهم في العراق! والغريب في الأمر أن الشريحة التي استبين مركز المدى للدراسات الميدانية آراءها كانت تمثل ثماني مناطق رئيسة في عاصمة البلاد! فكيف الحال في مراكز المحافظات الأخرى ونواحيها وقراها النائية؟

أما الأمر الثاني فهو أشد خطورة على مستقبل البلاد والعملية السياسية برمتها، فإذا أجريت الانتخابات في موعدها بمشاركة خجولة في المناطق التي تشهد توترا أمنيا، وهي ذات كثافة عربية سنية في الأغلب، والتأم عقد المجلس الوطني بعدد محدود من التمثيل السني فيه، وقدم المجلس مسودة دستور يوم ١٥ آب ٢٠٠٥ ، وبعد أربعة أشهر أي يوم ١٥ كانون الأول ٢٠٠٥ كما هو مقرر، طرحت المسودة على الشعب للتصويت، ووافق عليها أكثر من نسبة٥١ ٪ وهي بحسب قانون الدولة الانتقالي كافية لاقرار الدستور.. فهل ينتهي كل شيء؟

الجواب كلا! ويبدو أن الجميع نسوا أن قانون ادارة الدولة الانتقالي نفسه نص في فقرة واضحة منه على أن أي ثلاث محافظات بغالبية الثلثين بامكانها أن تنسف مشروع الدستور إذا رفضت المسودة النهائية المعروضة للاستفتاء. وهذا يوجب- وفقاً لقانون ادارة الدولة الانتقالي أيضاً- حل المجلس الوطني المؤقت المنتخب، وتحديد موعد جديد لإجراء انتخابات برلمانية جديدة تفرز أعضاء يكلفون بوضع مسودة دستور جديدة، تعرض مجدداً على الشعب مرة أخرى لقبولها أو رفضها، وتتكرر هذه العملية بأي عدد من المرات حتى يقر الشعب بلا معارضة من أي ثلاث محافظات بأغلبية الثلثين مسودة الدستور. وهنا اتساءل: أليس بإمكان سكان محافظات الأنبار والموصل وصلاح الدين - مثلا- أن يجهضوا مشروع الدستور المقترح في نهاية العام في حال لم يشترك ممثلوهم المنتخبون في صياغة مواده وبنوده؟ وهذا يعني - في جملة ما يعنيه- أن هذا العام كله يمكن أن يهدر ما لم يجر التوافق على حل سريع لضمان مشاركة الجميع في الاستحقاق الانتخابي الموشك على الابتداء.. فماذا نحن فاعلون؟

المدير والحارس حافظا على أكثر من ستة وعشرين ألف كتاب ومخطوطة فيها

المكتبة المركزية في الديوانية بحلة جديدة وصالة لتعلم الانترنت مجاناً

ماجد موجد
تصوير: سمير هادي

المشهد هو المكتبة المركزية في الديوانية تحيط بها ثلة من سقط متاع الانسانية ليسرقوا..او ليحرقوا..لا فرق لديهم ، فغايتهم الخراب ، ولا فرق لديهم ان كان ما يعيثون فيه الخراب بيتاً او مدرسة او مستشفى او موقعاً آثارياً او ثكنة عسكرية! وفي الجانب الآخر ابطال يتصدون بكل شجاعة وبما ملكوا من سلاح او حيلة او مناورة يضللون بها المجرمين ويمنعونهم من تحقيق ماربهم الوحشية..ثمة قصص كثيرة وهذه واحدة منها ، دعونا نر ما حصل للمكتبة المركزية في الديوانيةفي نيسان ٢٠٠٣بعد ان عمت الفوضى.

اكثر من ٢٦ الف كتاب

تقول السيدة وفية صالح خلف وهي مديرة المكتبة منذ ٢٦ عاماً، أسست المكتبة عام ١٩٣٢ وكانت تقع سابقاً في احد البيوت القديمة في موقع مدرسة الارشاد حالياً، وظلت هناك حتى عام ١٩٦٠ اذ انتقلت للمبنى الحالي الذي كان يحوي قاعتين للقراءة وغرفة الادارة ومخزن المكتبة وبعد سقوط النظام اضفنا اليه عدة اجنحة اخرى، تحتوي المكتبة على امات المصادر القيمة والمخطوطات النادرة فيها حالياً (٢٥٦٠٠) كتاب باللغة العربية و (١٢١٠) كتب بلغات الاجنبية وتتنوع هذه الكتب في تواريخها ومضامينها الادبية والعلمية فضلاً عن ارشيف نادر لجميع المجلات والصحف العراقية والعربية منذ عام ١٩٣٥ حتى الان، وهي تعد المصدر الاساس لطلبة الجامعات والدراسات العليا والمثقفين ليس لابناء المدينة فحسب انما لمن يقصدها من مختلف محافظات العراق الاخرى لأهمية ما تحويه من كتب ومصادر علمية نادرة.

غاية المجرمين واللصوص

وتضيف السيدة وفية ان اهل العلم والثقافة والادب يقصدون المكتبة للافادة من مصادرها القيمة وتلك غايتهم السامية، اما غاية اللصوص في قصدهم هذه المكتبة السرقة اوالحرق، وكثيراً ما حاول امثال هؤلاء سرقة محتوياتها الا ان اخطر حادثة تعرضت لها المكتبة كانت في عام ١٩٩١ ابان الانتفاضة حيث استغل المجرمون خروج الناس بوجه معاقل النظام فتوجهوا الى المكتبة محاولين سرقتها، وعندما منعناهم مع الخيرين من ابناء هذه المدينة، عادوا مرة ثانية يحاولون حرقها، ولم يكن هناك سوى الحارس، ولكن استطاع الحارس ردهم عن فعلهم، وظلت المكتبة عامرة بمحتوياتها، اما في نيسان ٢٠٠٣ أي بعد ان انهارت بنى الدولة كلها فالحال اختلف اذ أحسسنا ان الامر سيكون اكثر فوضى وبان المجرمين لن يتركوا المكتبة بسلام، ولذلك عملنا انا واولادي والحارس على نقل الكتب النادرة والاجهزة القيمة الى داري، وكاد ابني يقتل في اثناء نقل هذه المحتويات وظل الحارس داخل المكتبة بعد ان اغلق الباب من الداخل.

امانة مديرة وشهامة حارس

كانت السيدة وفية تتذكر المشاهد بألم، تلك التي كادت تجعل من المكتبة اطلالاً خربة لولا شهامة الحارس وشجاعته قالت: بعد ان غادرنا انا واولادي بالاشياء المهمة والثمينة عمت الفوضى وامتلأت الشوارع بأصوات الاطلاقات النارية والمسلحين الذين لا نعرف من اين خرجوا، مختلفة وجهاتهم وغاياتهم، الامر الذي منعنا من الخروج والعودة الى المكتبة، الا ان اولادي عادوا في صباح اليوم التالي وراحوا يراقبون مبنى المكتبة من بعيد وشاهدوا مجموعة من المسلحين يحيطون بالمبنى ويحاولون فتح بوابته الا ان الحارس الشهم ظل يطلق النار باتجاهات مختلفة لكي يوهم اللصوص ان في البناية اكثر من شخص و قد بات يومه بلا طعام حتى جاءت القوات الامريكية ودخلت المدينة فهرب اللصوص وكان الحارس قد قضى يومين يأكل خبزاً يابساً من طعامه الذي جلبه قبل ان تعم الفوضى.وتضيف السيدة وفية: لعل المكتبة المركزية المبنى الوحيد في المحافظة الذي لم يتعرض للسرقة والخراب والدمار، وعندما جاءت القوات الامريكية ووجدت المبنى سليماً فوجئت انه لم ينهب او يحرق، فقدم قائد القوات مبلغاً من المال قدره (٥٠) الف دولار، وهذه اول مرة اصرح فيها بهذا الامر، وعلى الرغم من ان المبلغ لم آخذه بوصل او ورقة موقعة بالتسلم الا انني لم اتصرف به لاي امر خاص بي، حتى هدأت الاوضاع وعادت السلطة الى المدينة فذهبت واودعت المبلغ في احد المصارف وأنشأت لجنة للصرف والمشتريات وكان بإمكاني لو اردت اخذ هذا المبلغ ولا يعلم به احد، لكنني كنت اشعر ان المكتبة هي حياتي وبيتي ولذلك رحت اعمر المبنى فأضفت قاعة خاصة للاطفال تحتوي على جميع الكتب والمجلات المتخصصة بالطفولة فضلاً عن عروض مسرحية عبر جهاز الفيديو ودروس في تعلم القرآن وشرح آياته وشرح سير الصحابة والأولياء.

كذلك انشأت قاعة خاصة لطلبة الدراسات العليا الدكتوراه والماجستير وهناك صالة للانترنت بخمس وعشرين حاسبة تقدم دورات مجانية لتعلم الطباعة والانترنت، واحب ان اضيف شيئاً ان السيدة الرائعة (مارغريت حسن) كانت قد ساهمت في اعادة ترميم المبنى.

جهود بلا جزاء

المواطنون وراحوا يرمون الحجارة على مقره في بناية المكتبة تسببت كما ذكرت بتحطيم زجاج النوافذ، فيما بعد اصدرت الحكومة امراً مفاده انها تعطي مبلغاً من المال لمن حافظ على سيارات الدوائر الحكومية، وهناك سيارات سكراب دفع مقابل كل واحدة منها ٢٥٠ الف دينار اما انا التي حافظت على المبنى والمكتبة وهي كنز لا يعادل بثمن فلم احصل على شيء لا انا ولا الحارس الذي كاد يفقد حياته وهو يتصدى للمجرمين!!

لمرغريت حسن يد بيضاء في ترميم المكتبة

اخذتنا السيدة مديرة المكتبة في جولة بين ارجاء البناية وأجنحتها وقد بدت بكامل الاناقة والنظافة وهي مجهزة بأثاث ومحتويات مكتبية حديثة وفاخرة وكانت الكتب موزعة بشكل هندسي وحسب الاختصاص مما يسهل الحصول على أي مصدر بلا مشقة، فسألنا السيدة وفية عن دور المؤسسات الحكومية في دعم المكتبة في الوقت الحالي فقالت باستياء: لا شيء..لم نحصل على أية معونة او دعم بل على العكس، فقد تعرضت البناية الى كسر زجاج نوافذها بسبب وجود المحافظ السابق السيد حازم الشعلان داخل البناية بعد ان اتخذ منها مكتباً للادارة -نسيت ان أضيف شيئاً بعد ان أعدنا ترميم البناية في الشهر الاول من سقوط النظام السابق اتخذتها المحافظة وبعض الدوائر مقراً لها وعندما اصدر السيد المحافظ بعض القرارات تظاهر ضدها

الانتخابات في ديالى
بين الاستعدادات والخوف والمطالبة بالتأجيل

المدى / ديالى
تصوير: سمير هادي

"لا ادري إن كنت سأنتخب أم لا ؟.. اريد أن انتخب، ولكنني خائفة.. ثم انا لا اعرف من هم المرشحون؟ وما هي برامجهم؟

هذا ما تقوله نهلة - معلمة - وهي تأبى التصريح باسمها الكامل واسم مدرستها.

-ألم تقرأ التحذيرات، إنهم يهددون بقطع الرؤوس فمن يحمينا؟

-ستؤمن حماية كافية في اثناء الانتخابات.

-وبعد ذلك، حين تنتهي عملية الاقتراع، من يضمن لنا الحماية؟

-والحل؟

-لا ادري!

تلخص هذه المساجلة القصيرة التي جرت بيني وبين امرأة في عقدها الثالث - متزوجة، كما تقول، ولها ولد وبنت، وزوجها ضابط من الجيش السابق ويعمل الآن سائق تاكسي.. تلخص الحيرة التي تطغي على عقول الناس ونفوسهم في محافظة ديالى.

لا أحد يتحدث

هناك المنشورات التي لا يعلم أحد من يطبعها، ومن يوزعها تتناقلها الايدي بخوف، وهناك الملصقات وبيانات التهديدات. وفي مقابلها مصلقات ولافتات تدعو إلى المشاركة في الانتخابات، وهي قليلة على اية حال، موزعة باماكن بعينها تقع تحت أنظار السلطات، وبالقرب من مقراتها، إلا باستثناءات محدودة.

توجهت إلى مقر احدى الحركات السياسية المشاركة في الانتخابات العامة والمحلية بقائمة مستقلة.. وجدت الباب مقفولاً فأرجأت الامر إلى اليوم التالي، وفي اليوم التالي وجدت الباب مقفولاً ايضاً، وكان هناك شخص واقف بالقرب من المقر.. سألته:

❖اين الجماعة؟

-ذلك الشخص الذي يهم بصعود سيارته هو احد المسؤولين، وقد خرج الآن.

اسرعت اليه وقدمت له نفسي.

-انا صحفي.

فاجأني بالقول

-ليس لدينا ما نقوله حول الانتخابات.

قلت: وما أدراك بأنني جئت بهذا الخصوص؟

قال: وهل هناك أمر آخر تبحثون عنه الآن أنتم الصحفيون؟

قلت له: لا اريد سوى خلاصة لرأيكم المعلن قال؛ نحن مع الحالة.. شاركنا وطالبنا بالتأجيل، ولا أدري ماذا سيحصل.. عن اذنك لدي شغل!!

(من كل عقلك؟)

ذهبت إلى مقر حزب مشارك آخر، استقبلني المسؤول الموجود وطلب لي (استكان) شاي.

قلت: اعمل استطلاعاً حول الانتخابات، واريد رأيكم بشأن توقعاتكم؛ ولاسيما مع تدهور الوضع الامني في المحافظة.

قال: لا استطيع ان اعطيك رأياً الآن، لو تأتي في أي يوم من الاسبوع القادم!

قلت: لم اجئ لإجراء حوار مطول، ما اريده هو بضع جمل فقط.

قال؛ أنا آسف! إن شاء الله في الاسبوع القادم.

خرجت إلى الشارع، وكنت محبطاً جداً، وأوقفت رجلاً أعرفه، وبعد السلام والسؤال عن الاهل والاصحاب، قلت له: ماذا ترى بخصوص الانتخابات؟

قال: هذا موضوع استطيع أن اتكلم فيه لساعات.

قلت: حسناً.

وأخرجت ورقة وقلماً.

قال: ما هذا؟ أتريد أن تنقل رأيي وتنشره في جريدتك؟

قلت: ومع صورتك الجميلة ايضاً.

ضحك بصخب وقال: نكتة حلوة!!

قلت: ولم؟ أنا صادق وجاد، وبعد ايام ستجد صورتك.. قاطعني بغضب: (من كل عقلك؟) يبدو انك هبطت لتوك من القمر ولا تدري ماذا يجري هنا!

أول المتحدثين!

كان (علي مجيد شاكر) أول شخص أقابله يوافق على الادلاء برأيه باسمه الصريح، وهو صاحب محل لبيع المواد الكهربائية.

قال: انا مع اجراء الانتخابات في موعدها.. الحكومة الشرعية تستطيع ان تتحرك افضل من الحكومة المؤقتة.. مشكلتنا اليوم هي الامن، ولا احد يقدر على استعادة الامن إلا دولة قوية وشرعية.

سألته: والحالة الامنية؟

قال: ومن يضمن تحسن الحالة الامنية إذا تأجلت الانتخابات؟

ويقول عادل عبد الجبار (مدرس): أنا مع التأجيل بضمانات.. أي ان تتعهد الجهات المطالبة بالتأجيل بالعمل على المشاركة في الانتخابات والوقوف إلى جانب الحكومة من اجل استعادة الاستقرار الامني. ومن الضروري ايضاً إقامة حوار وطني شامل تشارك فيه كل اطياف اللون العراقي وتتمخض عن قرارات ملزمة.

الاختلاف في الرأي..

طرحت سؤال الاستطلاع على شخصين - وهما صديقان - بدأ (وليد) (لم يشأ ذكر اسم والده) بالاعتراض:

-ارى ان هذه الانتخابات مسرحية فنتائجها عند الاميركان منذ الآن!! كيف تكون هناك ديمقراطية في ظل الاحتلال؟

قاطعه صديقه محمد (لم يشأ هو الآخر ذكر اسم والده) بالاعتراض: لماذا يشارك الجميع وننتظر؟ واذا كانت النتائج كما تقول فعند ذاك يمكننا العمل.

رد وليد: وحين ذاك تكون الفاس وقعت على الراس!

قال محمد: يا أخي، ما هو الحل إذن؟

قال وليد: أن يخرج الاميركان من العراق؟

قال محمد: ومن يضمن عدم حصول صراع دموي واسع على السلطة، او ان تحتلنا الدول المجاورة، وينقسم العراق؟

قال وليد: هذا لن يحدث.

قال محمد: انت قصير النظر!

من جهتي رأيت ان الصديقين سيتخاصمان.. فقلت لهما:

-شيء رائع ان نختلف في وجهات النظر.

سألني وليد: انت مع أي رأي؟

قلت: هنا، لست مع احد.. أنا محايد، أسجل ما اسمعه واحتفظ برأيي لنفسي.

حديث المرأة

ودعتهما، وانا افكر بهذا النوع من المماحكات الكلامية التي تجري في كل ساعة بين الناس.. سألت فتاة واقفة تنتظر دورها لفحص العيون إذ عينت لتوها معلمة، وقد قدمت لها نفسي بصفتي الصحفية فقالت:

-لا اعلم.. ليست لدي أية فكرة عن الانتخابات.. لا اظنني ساشارك.

❖هل انت خائفة؟

-خائفة وغير مقتنعة؟

❖كيف؟

-لا احب السياسة.

❖ولكنه مستقبل البلد.

-صوتي لن يقدم أو يؤخر.

❖اسمك.

تفكر قليلاً.

-منى.

❖أهو اسمك الحقيقي؟

-منى احمد.

حديث الرجال

غير ان سعيد حسين - خريج كلية العلوم يقول إنه سيشارك إذا ما جرت الانتخابات، ولا يرى جدوى في التأجيل.

-لا اتوقع أن تتأجل.. ستكون كارثة إذا تأجلت.. التأجيل يعني تقوية الارهاب.

أما ابو محمود - متقاعد، فيقول: اتوقع ان تتأجل الانتخابات في اللحظة الاخيرة.. لن تكون انتخابات عادلة لأن المحافظات السنية لن تشارك.. استبعاد فئة معناه استحواذ الفئة الاخرى على كل شيء، وهذا لن يعجب الاميركان.. اراهنك ان الانتخابات ستتأجل.

أسأل طالباً في المتوسطة اسمه (لؤي عبد الله) عن رأيه، فيقول؛

-والدتي قالت انها ستقفل الباب يوم الانتخابات ولن تسمح لاحد منا، حتى والدي، بالخروج لأن الدنيا ستنقلب.

❖وماذا قال والدك؟

-لم يقل شيئاً، ضحك.

❖ألن تخرج أنت؟

-إذا خرج الناس سأخرج واتفرج.

أما هادي طعمة فيقول انه لن يشارك لأن اسمه لم يرد في قوائم الانتخابات.

قلت له: ولماذا لم تقدم اعتراضاً.. كانت هناك دعوة لمن لم يرد اسمه.

قال: جاءت منهم وليس مني.. هذا افضل.. ما لي و(دوخة) الراس.

ولو كان اسمك موجوداً، هل كنت ستشارك؟

-ربما!

❖هل انت مع الانتخابات؟

-معها إذا كانت عادلة.

رأيان متناقضان

ويقول كمال حسن؛ لسنا مؤهلين للانتخابات الآن.. كان يجب أن يختاروا حكومة تكنوقراط لمدة خمس سنوات، ويعلموا خلالها الناس ماهية الديمقراطية والانتخابات.. بعد سنوات التجهيل والاستبداد اكثر الناس لا يعرفون ما هي الديمقراطية.

إلا ان صديقه زهير مصطفى لا يوافقه الرأي.

-كيف نتعلم الديمقراطية إذا لم نمارسها.. الممارسة ضرورية فالخطب والكتب واجهزة الاعلام لن تعلم الناس الديمقراطية بقدر ما تعلمهم ممارستها.. لتكن هناك انتخابات، حتى وإن حصلت أخطاء وتجاوزات. ورحلة الالف ميل تبدأ بخطوة واحدة.